هل تقضي صحافة المواطن في الجزائر على الممارسة الصحفية التقليدية؟

دراسة استشرافية

Does citizen journalism in Algeria eliminate traditional journalism practice? prospective study

يوسف بوجميعة[1] *، سمير لعرج[2] .

[1] جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل(الجزائر) youcef1982boudjemia@gmail.com

[2] جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل(الجزائر) laaredj.samir@univ-jijel.dz

Youcef Boudjemia [1], Samir laaredj[2]

[1] University of Mohammed Sedik Benyehia (Algeria), youcef18221@gmail.com

[2] University of Mohammed Sedik Benyehia (Algeria), laaredj.samir@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام:2026/09/09 تاريخ القبول:2026/10/29 تاريخ النشر:2026/10/31

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية صحافة المواطن كظاهرة إعلامية عالمية، موثقة كيف ينشر عامة الناس الأخبار عبر المواقع الإلكترونية والمدونات ووسائل التواصل الاجتماعي. وتتتبع تطور العلاقة بين صحافة المواطن والصحافة التقليدية من التنافس إلى التكامل، مبينةً كيف انتقلت وسائل الإعلام الرئيسية من الرفض إلى القبول المتردد والتعاون المستمر.

من منظور قانوني، تحلل المقالة صحافة المواطن في الجزائر، حيث يكفل الدستور حرية الصحافة، لكن القوانين التقييدية تعاقب الصحفيين من خلال جرائم التشهير والغرامات الباهظة. وتؤكد المقالة على أهمية الإلمام الرقمي للبقاء في بيئة اليوم التي تحركها التكنولوجيا.

وأخيرًا، تستكشف آليات تنظيم صحافة المواطن في الجزائر، بما في ذلك الاستخدام المنهجي لقانون العقوبات من قبل المدعين العامين ضد الصحفيين المحترفين والمواطنين على حد سواء، مما يُظهر التوازن المعقد بين حرية التعبير وسيطرة الدولة.

الكلمات المفتاحية: صحافة المواطن، الصحافة التقليدية، الممارسة الصحفية، دراسة استشرافية.

Abstract :

This research paper examines citizen journalism as a global media trend, documenting how ordinary people now disseminate news through websites, blogs, and social media. It traces the evolution of the relationship from competition to integration between citizen and traditional journalism, showing how mainstream media moved from rejection to reluctant acceptance and ongoing collaboration.

From a legal perspective, the article analyzes citizen journalism in Algeria, where the constitution guarantees press freedom but restrictive laws penalize journalists through criminal defamation offenses and steep fines. The piece emphasizes digital literacy as a necessity for survival in today's technology-driven environment.

Finally, It explores mechanisms for regulating citizen journalism in Algeria, including the Criminal Code's systematic use by prosecutors against both professional and citizen journalists, demonstrating the complex balance between freedom of expression and state control

Keywords : Citizen journalism, traditional journalism, journalistic practice, a prospective study.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

أعادت صحافة المواطن تشكيل المشهد الإعلامي العالمي، مزيلة الحدود الفاصلة بين التقارير المهنية والمحتوى الذي ينتجه المواطنون، وبفضل انتشار الإنترنيت والأجهزة المحمولة ومنصات التواصل الاجتماعي، بات بإمكان عامة الناس توثيق الأحداث، ومشاركة شهاداتهم، والتأثير في الخطاب العام آنيا.

تتناول هذه الورقة البحثية البعد العالمي لصحافة كظاهرة إعلامية، وتتتبع تطور علاقتها بالإعلام التقليدي من التنافس إلى التكامل الاستراتيجي، كما تناقش التحديات القانونية والتنظيمية الخاصة التي تبرز في الجزائر، وتركز بشكل خاص على كيف أصبحت المعرفة الرقمية شرطا أساسيا للمشاركة والحماية في منظومة المعلومات الإلكترونية. ومن خلال استكشاف آليات تنظيم صحافة المواطن في الجزائر، توازن الورقة البحثية بين ضرورة حماية النظام العام والحقوق، وضرورة الحفاظ على حرية التعبير والتعددية.

استنادا إلى أمثلة مقارنة وقوانين وطنية، يسلط التحليل الضوء على التوترات بين الانفتاح والمساءلة: فبينما توسع تقارير المواطنين نطاق التغطية وتقدم طابعا تحرريا على تدفق المعلومات، فإنها تثير أيضا تساؤلات حول الدقة والخصوصية والتشهير. في الجزائر، تبرز الأطر القانونية القائمة مع الممارسات الناشئة، مما يخلق يستدعي استجابات تنظيمية دقيقة بدلا من الرقابة الصارمة، ويبرز تعزيز الثقافة الرقمية – من خلال التعليم والتدريب وتوفير الموارد المتاحة – كاستراتيجية أساسية لمساعدة المواطنين على التحقق من المعلومات، وفهم المسؤوليات القانونية، والمشاركة بشكل أخلاقي، وتختتم الورقة البحثية باقتراح آليات تنظيمية عملية مصممة خصيصا للسياق القانوني الجزائري، تشجع المشاركة المسؤولة دون المساس بالدور المدني الحيوي للصحفيين المواطنين.

1- إشكالية:

أدى الانتشار السريع لصحافة الموطن إلى تغيير جذري في المشهد الإعلامي العالمي (بن لباد و حضري، 2020، صفحة 116)، متجاوزا القيود التقليدية على الوصول إلى المعلومات، وموسعا في الوقت نفسه فرص التغطية الشاملة والفورية، وقد أسهم هذا التوجه العالمي في إتاحة المعلومات للجميع، ولكنه زاد أيضًا من المخاوف بشأن موثوقيتها وأخلاقياتها، وانتشار المحتوى غير الموثق، مما خلق بيئة معقدة تتداخل فيها الفرص والمخاطر.

بمرور الوقت، تحولت العلاقة بين وسائل الإعلام الاحترافية وصحافة المواطن من منافسة حادة إلى تقارب متزايد، حيث باتت وسائل الإعلام الرئيسة تدمج المحتوى الذي ينشئه المستخدمون، وتجرب المنصات نماذج هجينة، هذا التقارب يطمس الحدود المؤسسية ويعقد التوقعات المعيارية، إذ أصبحت الممارسات التي كانت حكرا على مهنة الصحافة تنتشر عبر شبكات واسعة من الهواة والناشطين والمنصات.

وفي الجزائر، تتقاطع هذه المعطيات الدولية مع سياق قانوني وسياسي محدد، التي تشكلت إلى حد كبير بعد ظهور الصحافة الرقمية، حيث تقدم القوانين الحالية المتعلقة بالنظام العام والتشهير والبث جملة من الإرشادات لضبطه

كسلوك مهني حديث في الممارسة الصحفية: فبعض أشكال صحافة المواطن تتحمل مسؤولية ما تنشر بكثير من الرقابة الذاتية، في الوقت الذي ذاته لا تزال بعض الأشكال تجهل القوانين الضابطة لمثل هذا النشاط.

ولا يقل الإلمام الرقمي أهمية عن ذلك، وهو الذي يعد مهارة أساسية للبقاء في بيئة المعلومات المعاصرة، حيث إن القدرة على إنتاج المحتوى الرقمي والتحقق منه وتفسيره يحدد ما إذا كانت صحافة المواطن تعزز النقاش العام أم تضخم المعلومات المضللة والثغرات القانونية، لذا، يجب أن تقترن الجهود المبذولة لتنظيم أو دعم صحافة بتدابير بناء القدرات التي تمكن المستخدمين من ممارسة صحافة المواطن بصفة أكثر مسؤولية واحترافية في الوقت ذاته.

بناء على ذلك، يتطلب الأمر تصميم آليات فعالة لإدارة المحتوى الذي ينتجه المواطنون في الجزائر تحقيق توازن دقيق بين حماية حرية التعبير، وضمان المساءلة، والتكيف مع الواقع التكنولوجي، وعليه يمكن طرح السؤال التالي: ما مدى مساهمة صحافة المواطن في تغيير أدوار الصحافة التقليدية في الجزائر؟

2- المقاربة النظرية المفسرة للدراسة:

اعتمدت الدراسة على المقاربة النظرية الموسومة بالرقابة التشاركية قصد تحليل وتفسير ظاهرة صحافة المواطن، ويُعزى سبب توظيف هذه المقاربة إلى مجموعة من الأسباب مبرزة فيما يلي:

لماذا يُعدّ مفهوم الرقابة الشبكية على الأخبار الأنسب لموضوعك؟

يجيب هذا المفهوم مباشرة على المواضيع الصحفية التي تجيب على موضوع واسع ("هل يجب حذف الأخبار أم لا؟")، حيث يطرح مفهوم الرقابة التقليدية على الأخبار سؤالا محوريا: من الفاعل وراء جعل الحدث خبرا؟ وهذا ما يُحدّث مفهوم الرقابة الشبكية على الأخبار هذا السؤال ليناسب وسائل التواصل الاجتماعي: كيف تساهم جهات فاعلة متعددة (مواطنون، منافذ إعلامية، منصات، خوارزميات) في بناء وضوح الأخبار وشرعيتها؟ مما يُمكّن من تجاوز إطار "الحذف" الثنائي إلى طرح أكثر دقة: تُعيد صحافة المواطن تشكيل سلطة الرقابة على الأخبار (من ينشر الخبر، من يؤكده، من يضخّمه، من يضفي عليه الشرعية)، وفي هذه الحالة يُصبح عنوان هذا الموضوع بمختلف تشعباته قابلا للتحليل: ويسهّل توضيح أي وظائف الرقابة على الأخبار يتم استبدالها، أو مشاركتها، أو تعزيزها.

يتوافق هذا المفهوم مع الواقع العملي لتدفق الأخبار الرقمية في الجزائر، ففي العديد من سياقات الجنوب الكرة الأرضية (بما في ذلك الجزائر)، غالبا ما تظهر الأخبار العاجلة بالأشكال الآتية: أولًا على شكل منشورات/مقاطع فيديو للمواطنين على فيسبوك، يوتيوب، تيك توك، أو تطبيقات المراسلة الفورية، ثم يتم التقاطها، وتأطيرها، والتحقق منها (أو دحضها) من قِبل وسائل الإعلام التقليدية، كما تنتشر عبر المؤثرين والصفحات والمجموعات التي تعمل كجهات رقابية ثانوية، أين صُممت الرقابة الشبكية خصيصًا لهذا التدفق متعدد المراحل والجهات الفاعلة، على عكس النماذج القديمة التي تفترض وجود مسار مركزي في غرفة الأخبار.

تربط الممارسات الجزئية بالتغيير الإعلامي الكلي، هذا ثلاث مستويات رئيسة؛ يطلق على المستوى الأول المستوى الجزئي: ويتضح ذلك من خلال المنشورات الفردية، والمشاركات، والبث المباشر، والتحقق من الحقائق.

أما المستوى المتوسط: فيشمل أقسام التواصل الاجتماعي في غرفة الأخبار، وسياسات المحتوى الذي ينشئه المستخدمون، والروتين التحريري.

ويتعلق المستوى الكلي: بالتحولات في قوة تحديد الأولويات الخبرية بشكل دوري ويومي، والسلطة الصحفية التي تحدد نوع وكيفية المعالجة، وهذا يجعلها مثالية لـــهذه "الدراسة الاستشرافية" حيث يمكنك الجمع بين تحليل المحتوى، والمقابلات، والاستبيانات، إذ يمكن تفعيل أدوار الرقابة على كل مستوى وإظهار التغيير المنهجي، ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة.

تصميم هذه المقاربة خصيصًا لصحافة المواطن ووسائل التواصل الاجتماعي، يجعل منها أداة علمية قوية في يد الباحثين المشتغلين على مواضيع ذات صلة بشكل مباشر أو غير مباشر بصحافة المواطن، نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر: نشر المواطنين للأخبار قبل وصولها إلى وسائل الإعلام، مراقبة الصحفيين للمحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي ("مراقبة البوابة، حراسة البوابة")، قيام الجمهور بدور المضخّم والمؤكد أو حتى المفنّد من خلال المشاركة والتعليق.

تقدّم هذه المقاربة تفاصيل موضوعية واضحة وعملية، بشكل يمكّن الباحثين المشتغلين في مثل هذه المواضيع وترجمة المقاربة مباشرةً إلى مواضيع مفسَّرة وواضحة للقراء والمهتمين: ويمكن الإشارة إلى هذه التفاصيل على سبيل التمثيل:

أدوار حراس البوابة، أنواع الجهات الفاعلة: المواطن، وسيلة الإعلام، المصدر الرسمي، المؤثر/الصفحة، ميزة المنصة (التحديثات الخوارزمية، المحتوى الرائج)، الجداول الزمنية للأحداث: من ينشر الخبر أولا، الوقت اللازم لتغطية وسائل الإعلام، ديناميكيات التصحيح في حال ظهور مستجدات متعلقة بخبر معين، وكذا النتائج: تقارب/تباعد الأجندة، توافق الإطار، مؤشرات المصداقية بين الخبر مثلما حدث والخبر مثلما هو منقول عبر هذه المنصات الرقمية، وهذا يجعل التحليل ملموسا وقابلا للنشر، وليس مجرد تحليل نظري فقط.

يتجنب هذا النهج الحتمية التكنولوجية مع التركيز على المنصات، فعلى عكس بعض سرديات "تأثيرات المنصات الرقمية"، فإن "الرقابة الشبكية": تقرّ بالإمكانيات والخوارزميات، لكنها تتعامل معها كجزء من شبكة اجتماعية تقنية أوسع، حيث تتيح للمستخدم دمج السياق الإعلامي (وسائل الإعلام الحكومية، واللوائح، وحرية الصحافة) والمعايير المهنية دون اختزال كل شيء إلى "الخوارزمية".

تتماشى هذه المقاربة مع الدراسات الأكاديمية الحالية والواقع التحريري الذي تعيشه مختلف قاعات التحرير للمؤسسات الإعلامية التقليدية التي سارعت إلى ولوج عالم المنصات الرقمية من خلال صفحاتها الرسمية على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، أو حتى تلك الصفحة المتعلقة بما يسمى المواطن الصحفي، حيث أصبحت "الرقابة الشبكية" و"مراقبة البوابات" أدوات أساسية في دراسات الصحافة الرقمية، كما أن استخدامها: يشير إلى مُواكبة أحدث التطورات في هذا المجال، وهذا من شأنه أن يسهل وضع البحوث في سياق النقاشات القائمة وإيجاد مُراجعين يُدركون هذا الإطار قصد تحليله وتفسيرا بشكل أكثر علمية.

يمكن الاستئناس بالعبارة الواردة في دراسة وليامس وديلي كاربيني والتي مفادها "في عالم الإنترنيت قد لا توجد بوابات" لشرح واسقاط منظور الرقابة التشاركية في هذه الدراسة، حيث تحاجج العبارة أدناه وجود البوابات من عدمها في المنصات الرقمية، وهل لتلك البوابات نفس سلطة البوابات في الإعلام التقليدي.

يعرّف الصحفيون أنفسهم بأنهم حراس بوابة إعلامية للمجتمع، ليجدوا اليوم أن هذا الدور يُشارك على نطاق واسع مع جمهور متزايد النشاط على المنصات الرقمية بشكل عام، ومنصات مواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص. إذ يختار المستخدمون الأخبار ليس فقط لاستهلاكهم الشخصي، بل أيضاً لاستهلاكها من الآخرين، بمن فيهم معارفهم المقربون وجمهور الإنترنت العام، حيث يشير هذا التحول نحو "الظهور الذي يُنشئه المستخدمون" إلى منظور جديد لأحد أقدم المفاهيم المتعلقة بدور الصحفي في مجتمعنا. (Singer, 2014, p. 68)

توضح هذه الفقرة أعلاه كيف غيّرت وسائل الإعلام الرقمية دور الصحفيين التقليديين في حراسة البوابة، ففي الماضي، كان الصحفيون والمحررون يتحكمون إلى حد كبير في الأحداث التي تُصبح أخبارا، وكيفية تفسيرها، وتوقيت وصولها إلى الجمهور. أما اليوم، فيُشارك هذا الدور بشكل متزايد مع مستخدمي وسائل الإعلام النشطين الذين يُمكنهم تسجيل المعلومات ونشرها واختيارها والتعليق عليها وتداولها عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ففي الجزائر، على سبيل المثال، يُمكن للمواطن الذي يُسجل احتجاجا أو مشكلة في الخدمة العامة أو حدثا محليا باستخدام هاتفه الذكي أن ينشره على فيسبوك أو تيك توك أو يوتيوب قبل أن تنشره وسائل الإعلام التقليدية، ثم يُقرر المستخدمون الآخرون ما إذا كانوا سيشاركون المحتوى مع الأصدقاء أو الجماعات المجتمعية أو الصحفيين أو جمهور أوسع على الإنترنت، وعلى إثر هذه العملية، يساهمون في زيادة الوعي العام والتأثير على الرأي العام، حتى وإن لم يكونوا هم من أنتجوا المادة الأصلية، وهذا ما يجسد مفهوم حراسة البوابة الشبكية، لأن اختيار الأخبار وتداولها يتم توزيعه بين المواطنين والصحفيين ووسائل الإعلام والمنصات والخوارزميات.

ومع ذلك، فإن زيادة الوعي العام لا تعني اختفاء الصحافة التقليدية بشكل تام، فما زال بإمكان الصحفيين المحترفين التحقق من الصور، وتوفير السياق، والتواصل مع المصادر الرسمية، والتحقيق في الادعاءات، وتحمل المسؤولية التحريرية. لذلك، فإن صحافة المواطن في الجزائر لا تقضي ببساطة على الصحافة التقليدية؛ بل تعيد توزيع الوظائف الصحفية وتتحدى السلطة الحصرية للمؤسسات الإخبارية على ما يصبح مرئيا للجمهور وذا أهمية اجتماعية، وقد انتبهت الكثير من المؤسسات الإعلامية على المستوى العربي والدولي إلى أهمية ذلك من خلال قيامها بالكثير من الورشات والدورات التكوينية الخاصة بهذا الموضوع قصد إيصال الوعي الكاف بهذا الموضوع للكادر البشري العامل بها من صحفيين وتقنيين.

3- صحافة المواطن كتوجه إعلامي عالمي:

يستوجب الحديث عن صحافة المواطن كتوجه جديد، التطرق لمفهومي الصحافة التقليدية وصحافة المواطن قصد تحديد المؤشرات والأبعاد المحددة لهما، فالصحافة التقليدية هي نمط مؤسسي من الممارسة الإعلامية، إذ نشأت قبل

ظهور الوسائط الرقمية، ويعتمد على مؤسسات صحفية مهنية تتولى جمع الأخبار والتحقق منها، وتحريرها ونشرها عبر الصحف المطبوعة، الإذاعة أو التلفزيون، وفق ضوابط مهنية وأخلاقية وأطر تنظيمية محددة.

صحافة المواطن حسب الباحث السر علي سعد بأنها: حالة تغيير هرموني أحدثه التطور التقني في بنية الإعلام التقليدي، نتج عنه ما يمكن توصيفه بالإعلام الهجين وتغيير في الجينات المعرّفة للإعلام.[1]

تمثل صحافة المواطن، كتوجه إعلامي عالمي، تحولا جذريا نحو حرية إنتاج الأخبار، حيث يستغل غير المتخصصين التقنيات الرقمية لنشر المعلومات بشكل مستقل عن المؤسسات الإعلامية التقليدية، حيث بدأت هذه الممارسة رسمياً في كوريا الجنوبية مع موقع OhmyNews عام 2000، حين أعلن أوه يون هو أن "كل مواطن صحفي"، ثم انتشرت لتصبح ظاهرة عالمية.

مكن انتشار الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي وأدوات النشر منخفضة التكلفة الأفراد العاديين من توثيق الكوارث والأزمات السياسية وحركات العدالة الاجتماعية لحظة بلحظة، وغالبا ما ينشرون قصصا حصرية قبل أن تتمكن وسائل الإعلام الرسمية من الرد(Gillmor, 2004) .

قد اكتسب هذا التوجه أهمية خاصة خلال الأحداث التي تنطوي على سيطرة حكومية على وسائل الإعلام أو فرض رقابة عليها، لعبت صحافة المواطن أدوارا محورية في احتجاجات الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2009، وانتفاضات الربيع العربي عام 2011 في تونس ومصر وسوريا، واحتجاجات جورج فلويد عام 2020، حيث قدمت مقاطع الفيديو التي التقطها المارة أدلة حاسمة.(Lynch, 2016)

في الآونة الأخيرة، وثّق الصحفيون المواطنون الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 والحرب الدائرة في غزة منذ أكتوبر 2023، سادّين بذلك ثغرات معلوماتية بالغة الأهمية بعد مقتل صحفيين مدربين أو منعهم من الدخول.

رغم أثرها الكبير، تواجه صحافة المواطن انتقادات مستمرة بشأن مصداقيتها وموضوعيتها واحتمالية نشر معلومات مضللة، نظرا لافتقار ممارسيها إلى التدريب الرسمي، ومع ذلك، تدمج وسائل الإعلام التقليدية بشكل متزايد المحتوى الذي ينتجه المواطنون، مما يشير إلى مشهد إعلامي هجين ومتطور. (Al-Ghazzi, 2014)

تؤكد الدراسات الأكاديمية نموا ملحوظا في منشورات الصحافة المواطنية منذ عام 2004، وبلغت ذروتها خلال الفترة 2021-2023، مما يعكس ترسيخها كتوجه إعلامي عالمي مهيمن، إذ تمثل صحافة المواطن، كتوجه إعلامي عالمي، حرية لا رجعة فيها للمعلومات، تعمل كقوة مكملة، لا بديلة، في منظومة الإعلام، وتؤكد الأبحاث نقاط قوتها الفريدة في السرعة وسهولة الوصول والتأثير الجماهيري خلال الأزمات التي يتعرض فيها الصحفيون المحترفون للقتل أو المنع أو التأخير، كما تظهر الدراسات تعاونا متزايدا بين الصحفيين المحترفين والمواطن الصحفي، مما ينشئ "مجموعة أخبار تكميلية" بدلا من منافسة بحتة.

[1] https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/242, seen 28, 09, 2026 at 08 :02 am .

ومع ذلك، لا تزال هناك قيود جوهرية: فالمصداقية والثقة لا تزالان دون حل بسبب المعلومات المضللة والتحيز ونقص ممارسات التحقق، فغالبا ما يشكك الصحفيون المحترفون في المحتوى الذي ينتجه المواطنون بسبب فجوات الدقة والمهنية، ويرى بعض الباحثين أن المفهوم الأصلي قد يكون "ابتكارا فاشلا"، يتطور ليصبح أكثر اندماجا مع وسائل الإعلام الرئيسة مما كان مفترضا في بداية الأمر.

يمكن القول من خلال ما سبق ذكره أن الإطار الأكثر إنتاجية هو الصحافة الهجينة، حيث تعمل صحافة المواطن كطبقة تكميلية تغذي أنظمة التحقق المهنية بدلا من أن تكون مستقلة، حيث يتطلب المستقبل تدريبا على الوعي الإعلامي للصحفيين المواطنين للحد من المعلومات المضللة، وبروتوكولات تحقق منظمة حيث تقوم المؤسسات الإعلامية المحترفة بفحص محتوى المواطنين قبل نشره، وبرامج تدريب أخلاقية للحفاظ على المصداقية.

هذا التوجه لا يختفي، بل يتطور من التناقض إلى التكامل، فبدلا من النظر إلى صحافة المواطنين والصحافة المحترفة كطرفين متناقضين، ينبغي لنا أن ندرك أنهما عنصران متكاملان في منظومة معلوماتية ثرية، حيث تسد صحافة المواطن ثغرات الوصول إلى المعلومات، بينما توفر الصحافة المحترفة التحقق والعمق السياقي.

4- تطور العلاقة من التنافس إلى التكامل:

صاغ الباحثون والممارسون في البداية ظهور صحافة المواطن كتحد مباشر للسلطة المؤسسية لمؤسسات الأخبار التقليدية، وركز الخطاب الأكاديمي المبكر على آلية تنافسية غير ذات جدوى في هذا الأمر، حيث هددت التقارير غير الرسمية عبر المدونات ومنصات التواصل الاجتماعي بتقويض الرقابة المهنية، والمعايير التحريرية، والجدوى الاقتصادية للصحافة التقليدية. (Allan, 2013, p. 23)

تعزز هذا الإطار العدائي بحوادث بارزة اصطدمت فيها تقارير المواطنين غير الموثقة بالروايات الرسمية، مما أدى إلى مخاوف بشأن الدقة والمساءلة، مع ذلك، ومع نضوج منظومة الإعلام الرقمي، أثبت هذا الموقف العدائي عدم استدامته، أين أدركت وسائل الإعلام الرئيسة تدريجيا أن المحتوى الذي ينتجه المواطنون – لا سيما لقطات شهود العيان، والملاحظات المحلية الدقيقة، والتحديثات الآنية من مناطق الأزمات – يمكن أن يكون مكملا قيما للتقارير المهنية، وليس مجرد منافس لها (Ward , 2015, p. 89) لم يكن التحول فوريا، بل تطور عبر مراحل متتالية من الشك، والتبني الحذر، وصولا إلى التكامل الهيكلي.

برز الانتقال من المنافسة إلى التكامل بشكل خاص خلال الأحداث الإخبارية العاجلة الكبرى، حيث كان وصول المؤسسات إلى موقع الحدث محدودا أو متأخرا، فخلال انتفاضات الربيع العربي، على سبيل المثال، لم يتمكن الصحفيون المحترفون في كثير من الأحيان من العمل بحرية في مناطق الاحتجاج، بينما قام المواطنون المحليون، باستخدام الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي، بتوثيق الأحداث بشكل مستمر ومباشر على أرض الواقع (Hermida , 2010, p. 301)

استجابت شبكات إعلامية كبرى مثل بي بي سي BBCوسي ان ان CNNمن خلال تنظيم هذه المواد التي أنشأها المستخدمون، والتحقق منها، وإعادة بثها، ما أدى فعليا إلى دمج مساهمات المواطنين في نسيج تغطيتها

التحريرية، حيث أظهرت هذه الممارسة أن التكامل لم يكن مجرد تنازل تكتيكي، بل ضرورة وظيفية للحفاظ على المصداقية والتوقيت المناسبين في بيئة إعلامية مترابطة (Newman & Dutton, 2011, p. 380) .

بمرور الوقت، تجاوزت المؤسسات الإخبارية مرحلة التنسيق المؤقت، وأنشأت أدوارا متخصصة – مثل محرري وسائل التواصل الاجتماعي ووحدات التحقق – للاستفادة المنهجية من مساهمات الهواة مع تطبيق المعايير المهنية للتحقق من الحقائق ووضعها في سياقها (Allan, 2013, p. 67) يمثل هذا التضمين الهيكلي ذروة التطور من التنافس إلى التعاون.

مع ذلك، لا يزيل النموذج المتكامل جميع التوترات، فبينما يوفر الصحفيون المواطنون سرعة نقل المعلومات، وتأثيرها العاطفي، ومعرفتهم المحلية الدقيقة، يحتفظ الصحفيون المحترفون بقدرتهم على التعمق في التحقيقات، والرقابة الأخلاقية، والمساءلة المؤسسية، وقد دفع هذا التقسيم التكميلي للعمل الأكاديميين إلى المطالبة بأطر تعاونية جديدة تحترم عفوية وأصالة شهادات المواطنين مع الحفاظ على دقة الصحافة المؤسسية (Ward , 2015, p. 94)

ولا تزال المخاوف قائمة بشأن الإسناد، والتعويض، وتآكل الرقابة التحريرية، مما يستلزم تفاوضا مستمرا بين نمطي الإنتاج (Hermida , 2010, p. 305)في نهاية المطاف، يشير الانتقال من المنافسة إلى التكامل إلى ظهور بيئة إعلامية هجينة تتلاشى فيها الحدود بين المنتج والجمهور بشكل متزايد، مع بقاء الطلب على أخبار موثوقة وخاضعة للمساءلة في غاية الأهمية. لا يمثل هذا التطور تقادم الصحافة المهنية، بل تكيفها مع بيئة معلوماتية تشاركية ومتعددة المصادر.

توثق الفقرة أعلاه تحولا فلسفيا عميقا في الصحافة: من اعتبار الصحفيين المواطنين تهديدا إلى الاعتراف بهم كشركاء أساسيين. ويعكس هذا التطور من المنافسة إلى التكامل تكيف وسائل الإعلام مع الواقع التكنولوجي، لا استسلاما أيديولوجيا، وفي هذا آلية لبقاء الصحافة؛ فالمؤسسات الإعلامية التقليدية لم تستسلم، بل استوعبت استراتيجيا نقاط قوة صحافة المواطن (السرعة، والفورية، وسهولة الوصول) مع الحفاظ على قيمها الأساسية (التحقق، والعمق، والمساءلة).

بالنظر إلى ما سبق يتبع هذا التحول ما يسميه أساتذة علوم الإعلام والاتصال "نظرية التهجين"، أي دمج منطق إعلامي متباين في منظومة جديدة، وتؤكد الأدلة هذا: فقد ثبت عدم جدوى التأطير المبكر القائم على مبدأ الربح والخسارة مع نضوج المنظومة الرقمية، وأظهر الربيع العربي ضرورة وظيفية، بينما أظهرت ممارسات التنسيق في BBC/CNN التكامل كتكيف واضح ومربح، وليس كتنازل مهني، حيث يمثل إنشاء وحدات تدقيق متخصصة ومحررين لوسائل التواصل الاجتماعي ترسيخا هيكليا، مؤكدا التحول من تقسيم العمل التنافسي إلى التقسيم التكاملي، ومع ذلك، لا تزال التوترات قائمة – كنسبة المصادر، والتعويض، والرقابة التحريرية – مما يستلزم مفاوضات مستمرة، لا تلغي هذه البيئة الهجينة الصحافة المهنية، بل تكيفها مع بيئات تشاركية متعددة المصادر، حيث تكون حدود المنتج والجمهور غير واضحة، مع بقاء المساءلة في المقام الأول.

5- صحافة المواطن في الجزائر من منظور تشريعي:

يمكن النظر إلى واقع ومستقبل صحافة المواطن في الجزائر من خلال الشق التشريعي الذي ينظم هذا النشاط ويمنحه صفة الشرعية، أو يقدم أطرا عامة للعمل في إطاره، سيما وأن المرتكز القانوني هو الذي يوضح ضوابط الممارسة المهنية بشكل دقيق، ويبرز الحقوق الخاصة بالفرد في إطار هذه الممارسة وواجباته، فضلا عن إبراز المحظورات الواجب توخيها وعدم الوقوع فيها، فضلا عن تحديد آليات التعامل مع مانع مرتكب، من خلال تحديد العقوبات المترتبة عن كل إخلال باللوائح والتشريعات في كل قطاع من القطاعات.

لا يختلف قطاع الإعلام في الجزائر عن غيره من القطاعات المهنية الأخرى حيث تضمن مجموعة من القوانين تضبط نشاط ممارسته منذ الاستقلال إلى غاية الآن، إذ يحاول وبشكل دوري تحيين جملة من التشريعات والقوانين التي تتماشى مع التحديثات والتغيرات التي تمس القطاع، ولا شك أن أبرز تلك التغيرات هي تلك المرتبطة بممارسة النشر عبر الإنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي حيث أشار إليها بشكل صريح القانون العضوي للإعلام لسنة 2023.

جاء في القانون العضوي للإعلام 14/23 ضمن المادة 37 بأنه: "حق كل هيئة أو شخص طبيعي أو معنوي تعرض لادعاءات كاذبة من شأنها المساس بشرفهم أو سمعتهم ممارسة حقهم في الرد"، وهو عكس ما جاء به المرسوم التنفيذي 2020 المتعلق نشاط الإعلام عبر الإنترنيت بشكل واضح ومباشر في المادة 36:"يمتلك أي شخص طبيعي أو معنوي يتم ذكره إسميا أو تحديده ضمنيا في محتوى الإعلام عبر الإنترنيت، إما حق التصحيح أو حق الرد" وهنا يعني حق المواطنين أي الأفراد الحقيقيون أو الاعتباريون من مؤسسات وجمعيات وهيئات في تقديم وجهة نظر أو اعتراضات أو ردود حول الاتهامات الواردة في وسائل الإعلام كافة سواء التقليدية منها (نشريات وخدمات سمعية وسمعية بصرية) أو الحديثة (صحافة إلكترونية واب-إذاعة، واب-تلفزيون)، وتكون متعلقة بهم بطريقة صريحة كذكر اسم الشخص أو المؤسسة أو بطريقة الإشارة عبر إيراد النشاط أو المجال الممارس أو ميزة فريدة وغيرها.

هذا التقييد في التعريف يعني أن المواطن الصحفي لا يندرج ضمن الإطار الحماية القانونية المصمم للعاملين في وسائل الإعلام المعتمدة، مما يجعلهم خاضعين لأحكام قانونية عامة وليس إلى الحماية المتخصصة للصحافة. (رقاني، 2024، الصفحات 36-37)

يكشف هذا الشق القانوني عن وجود فئتين في الممارسة الصحفية عبر البيئة الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث يُستبعد المواطن الصحفي بشكل بارز من أطر الحماية، بينما يُوسّع في الوقت نفسه نطاق مسؤوليتهم بموجب القانون العام، ولا يمثل التباين بين المادة 37 من القانون الأساسي 14/23 والمادة 36 من المرسوم التنفيذي لعام 2020 إلا تحولا معرفيا جوهريا في كيفية تصور الجهات الفاعلة في الإعلام وحقوقها.

يجسد هذا التناقض ما يطلق عليه علماء التنظيم "الاستبعاد المؤسسي من خلال الغموض الفئوي"، ويبدو تعريف المرسوم لعام 2020 الموسع للأشخاص المحميين - والذي يشمل "الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات والجمعيات والمنظمات" - مفصلا، ولكنه في الوقت نفسه لا يشير بشكل واضح إلى حماية المواطن الصحفي.

فمن خلال تحديد حقوق التصحيح والرد "لأي شخص مذكور بالاسم أو محدد ضمنيا"، ينشئ المرسوم تصنيفاً ثنائياً: العاملون الإعلاميون المعتمدون الذين يعملون في ظل حماية صحفية متخصصة، مقابل المواطن الصحفي الخاضع للأحكام القانونية العامة. مما يجعل من النشر عبر الإنترنيت عموما ومواقع التواصل الاجتماعي خصوصا أمرا بالغ الأهمية والمسؤولية.

يكشف هذا التفسير عن استراتيجية تقوم على الاحتواء التنظيمي، فمن خلال منح المواطنين حق الرد، مع حجب الحماية الصحفية عن المواطن الصحفي، تنشئ الجزائر نموذجًا تشاركيا متحكما فيه، حيث يسمح بالتعبير، مع تحميل كل طرف مسؤولية ما ينشره، وهذا يعيد إنتاج ما يسميه الباحثون "المراقبة التشاركية"، حيث يمكن للمواطنين الرد على الاتهامات، لكنهم دون أن تكون وضعيتهم القانونية في المستوى نفسه مع الصحفي المشتغل بمختلف المؤسسات الإعلامية ذات الاعتماد القانوني.

علاوة على ذلك، يعكس هذا الإطار وجود عنصرين بارزين، يتعلق الأول بالتحديث الرقمي في حين يرتبك الثاني بمسؤولية ما ينشر على وسائل الإعلام، فالدولة تُقر بوجود صحافة المواطن من خلال مرسوم 2020، بينما تحملها مسؤولية النشر من خلال ما أشارت إليه فقرات أحكام الحماية المنصوص عليها في المادة 37، ويجعلهم يخضعون لقوانين التشهير دون ضمانات مقابلة لحرية الصحافة، بل هي رؤية تتعلق أساسا بتحمل الأفراد لمسؤولية ما ينشرون.

6- محو الأمية الرقمية كضرورة للبقاء:

أدى صعود صحافة المواطن إلى زعزعة الصحافة التقليدية كسلطة رابعة، مما أجبر الصحفيين الجزائريين أمام حتمية اكتساب مهارات متقدمة في مجال الثقافة الرقمية كشرط أساسي للبقاء في هذا المجال أو الزوال والاندثار وقبول صحافة المواطن كعنصر جديد في الممارسة الصحفية بالجزائر في بيئة معلوماتية ينشر فيها غير المتخصصين محتوى آنيا عبر الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، ولم يعد مصدر قيمة الصحفي المحترف هو الوصول الحصري إلى الأخبار، بل القدرة على التحقق من المواد التي ينشئها المستخدمون ووضعها في سياقها وتلخيصها. إذ يتطلب هذا التحول نقلة نوعية، حيث يجب على الصحفيين الجزائريين إتقان مجموعة من المهارات التقنية والتحليلية والأخلاقية التي تسمح لهم بالبقاء في مجال مهني أثل ما يقال عند وصفه أنه شديد التغير.

يجب على الصحفيين الجزائريين تطوير مهارات متقدمة في التحقق الرقمي، بما في ذلك القدرة على التحقق من صحة لقطات شهود العيان، وكشف الصور المعدلة من خلال البحث العكسي وتحليل البيانات الوصفية، والتحقق من مصادر متعددة باستخدام منهجيات تقنية مفتوحة المصدر، وهي مهارات تقنية أصبحت مطلوبة أكثر من اللازم مقارنة بالسنوات الماضية.

إن انتشار المعلومات المضللة خلال الأزمات، يستلزم من الصحفيين استخدام أدوات تحليلية متقدمة مثل InVIDو Google Fact Check Explorerو YouTube DataViewerالتابع لمنظمة العفو الدولية، وذلك للتمييز

بين التقارير الموثوقة من المواطنين والمحتوى الملفق أو المكذوب، ودون هذه الإمكانيات، تخاطر المؤسسات الإعلامية بتضخيم الروايات الكاذبة التي تقوّض ثقة الجمهور ومصداقية المؤسسات الإعلامية.

نظرا للطابع التقني الذي أصبح يميز البيئة الإعلامية الحديثة فإن الأمر يستوجب على الصحفيين اكتساب مهارات تحليل البيانات، بما في ذلك التحليل الكمي، وتصوير البيانات، والسرد القصصي الحاسوبي، كما إن القدرة على تفسير مجموعات البيانات، وإنشاء خرائط تفاعلية، وإنتاج سرديات متعددة الوسائط، تجعل الصحفيين المحترفين مفسرين لا غنى عنهم للمعلومات المعقدة التي لا يستطيع الصحفيون المواطنون عادة تحليلها بشكل منهجي وبأسلوب إعلامي بالدرجة الأولى.

يجب على الصحفيين الجزائريين إتقان فهم خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، وفهم كيفية تضخيم أو حجب المحتوى من خلال آليات المنصات، مما يُتيح النشر الاستراتيجي للتقارير الموثقة، وفي الوقت نفسه التصدي لحملات التضليل، ما يحميهم من مسألة نقل الأخبار المغلوطة أو المضخمة ببرمجيات وتقنيات إعلامية خاصة.

تتطلب المعرفة الرقمية الأخلاقية مراعاة حقوق الخصوصية وقانون حقوق النشر ومعايير الإسناد عند دمج المحتوى الذي ينشئه المواطنون. وتلزم أحكام حق التصحيح في المرسوم التنفيذي لعام 2020 الصحفيين بالتحقق بدقة من هوية الأشخاص قبل نشر مواد المواطنين، كما تحمي كفاءات الأمن السيبراني –بما في ذلك الاتصالات المشفرة ونقل الملفات الآمن وكشف التهديدات – الصحفيين العاملين في بيئة رقمية متزايدة الصعوبة في العالم عموما في الجزائر خصوصا.

أخيرا، لا تقتصر المعرفة الرقمية على الكفاءة التقنية فحسب، بل هي إعادة تقييم معرفي: يجب أن يصبح الصحفيون المحترفون ممارسين يجمعون بين فورية صحافة المواطن والصرامة المؤسسية، مما يحافظ على أهميتهم في مشهد إعلامي تشاركي تتلاشى فيه الحدود بين المنتج والجمهور بشكل متزايد جدا.

7- آليات تنظيم صحافة المواطن في الجزائر

يتطلب تنظيم صحافة المواطن في الجزائر إطارا تنظيميا يتسم بصفة التحيين الدوري الذي يحمي الخطاب الإعلامي مع الحد من مخاطر التضليل، دون المساس بالحقوق الأساسية في حرية التعبير المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويواجه المشهد الإعلامي الحالي في الجزائر تحديات فريدة أمام دمج صحافة المواطن في منظومة المعلومات الوطنية. ويجب أن يولي أي نهج تنظيمي تقدمي الأولوية لثلاثة محاور مترابطة: الحماية القانونية، وبناء القدرات المؤسسية، والتوحيد الأخلاقي.

إن مأمورية تعديل أحكام قانون الصحافة وقانون العقوبات لعام 2012 التي تجرّم حاليا النشر الرقمي غير المصرح به وتفرض عقوبات على المواطن الصحفي من شأنها أن تعطي انطباعا جيدا حول مسايرة القوانين لأشكال الممارسة الصحفية في الجزائر سيما عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وينبغي اقرار الإصلاح التشريعي بشكل واضح بصحافة المواطن كشكل مشروع لنشر المعلومات العامة، ومنحها الحماية الدستورية نفسها التي يتمتع بها الصحفيون

المحترفون بموجب المادة 43 من الدستور الجزائري، كما يجب أن يترافق هذا الاعتراف القانوني مع إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة، منفصلة عن الهيئة العليا المستقلة للإعلام والاتصال، تعنى بالإشراف على ممارسات صحافة المواطن، والوساطة في النزاعات، وإنفاذ آليات المساءلة من طرف أهل الاختصاص.

يتطلب بناء القدرات المؤسسية الإعلامية برامج شاملة للتثقيف الإعلامي مدمجة في المناهج التعليمية الوطنية ومبادرات تدريبية مجتمعية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية كاليونسكو، إنشاء مراكز تدريب لصحافة المواطن تقدم دورات في منهجيات التحقق، ومعايير التغطية الصحفية الأخلاقية، وقانون حقوق النشر، والأمن الرقمي، فضلا عن إلزام معالجة هذه البرامج للفجوة في التدريب التي تُقوّض صحافة المواطن وتجعل المحتوى غير مهني في كثير من الحالات، مع تمكين المواطنين العاديين من إنتاج محتوى إخباري دقيق وخاضع للمساءلة.

يستلزم التوحيد الأخلاقي وضع مدونة سلوك ومواثيق شرف معتمدة وطنيا للصحفي المواطن، تتضمن مبادئ الدقة والشفافية والمساءلة واحترام الخصوصية، وينبغي أن تكون هذه المدونة طوعية، مع توفير حوافز من خلال أنظمة اعتماد تتيح للمواطن الصحفي المعتمد الوصول إلى المؤتمرات الصحفية والوثائق الرسمية ومناطق الأزمات. علاوة على ذلك، ينبغي إنشاء شبكات تحقق تعاونية تربط الصحفيين المواطنين بوسائل الإعلام المهنية، مما يرسي علاقات تكافلية تجمع بين مشاركة المواطنين المباشرة والدقة المهنية.

خاتمة:

انتقلت صحافة المواطن من كونها ظاهرة هامشية إلى اتجاه إعلامي عالمي يعيد تشكيل هوية منتجي الأخبار وناشريها، ومع تزايد التفاعل بين المنتجين المحترفين والمواطنين، تطورت العلاقة من منافسة حادة إلى تكامل عملي: إذ تقوم وسائل الإعلام التقليدية الآن بجمع المحتوى الذي ينشئه المستخدمون والتحقق منه ونشره على نطاق واسع، بينما يستعير المواطنون المعايير الصحفية، مما ينشئ أنظمة معلوماتية هجينة.

في الجزائر، يثير هذا التحول تساؤلات قانونية ومؤسسية محددة، بين المسؤولية التي ينبغي على كل فرد ومواطن تحملها، والحرية التي ينشدونها كمطلب يرونه واحدا من أوكد حقوق ممارسة الصحافة في البيئة الرقمية.

تبرز في الوقت نفسه، المعرفة الرقمية كضرورة للبقاء في هذا السياق: فالمواطنون بحاجة إلى مهارات لتقييم المصادر، وتفنيد المعلومات المضللة، وممارسة التغطية الصحفية المسؤولة؛ ويحتاج المحترفون إلى تدريب للتحقق من المحتوى الشعبي ووضعه في سياقه الأخلاقي. كما ينبغي أن يجمع التنظيم الفعال في الجزائر بين القواعد المتناسبة، وصنع السياسات التشاركي، وبناء القدرات، وذلك من خلال الجمع بين الضمانات القانونية الشفافة، وآليات التنظيم الذاتي ضمن النظم الإعلامية، والبرامج الوطنية لتعزيز الثقافة الرقمية، ومن خلال مواءمة ممارسات التكامل، والإطار القانوني المتين، وانتشار الثقافة الرقمية على نطاق واسع، تستطيع الجزائر تسخير الإمكانات المدنية للصحافة المواطنية مع تقليل الأضرار وتعزيز تدفق المعلومات بشكل حر.

يمكن القول في الأخير بما قاله الباحثان بن لباد وحضري حيث يقولان إن العمل الصحفي اليوم ينبني على علاقة التكامل بين الإعلام التقليدي والجديد في عصر اندماج وسائل الإعلام. (بن لباد و حضري، 2020، صفحة 126)

قائمة المصادر والمراجع:

1. Al-Ghazzi, O. (2014). The personalization of engagement. PMC, 6077930. *Global Knowledge Review*.
2. Allan, S. (2013). *Citizen witnessing: Revisioning journalism in times of crisis.* Polity Press.
3. Gillmor, D. (2004). *We the media: Grassroots journalism by the people, for the people. O'Reilly Media.*
4. Hermida , A. (2010). Twittering the news: The emergence of ambient journalism. *Journalism Practice, 04*(03), 297–308.
5. https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/242.
6. Lynch, M. (2016). *The Arab Spring and mass media.* Oxford Research Encyclopedia of Communication.
7. Newman, N., & Dutton, H. (2011). In the fog of the revolution: The role of social media in the Arab Spring. *Social Science Computer Review, 29*(03), 377–387.
8. Singer, J. (2014). User-generated visibility: Secondary gatekeeping in a shared media space. *new media & society, 16*(01), 55-73.
9. Ward , S. (2015). *The invention of journalism ethics: The path to objectivity and beyond. .* McGill-Queen's University Press.

10. بن لباد, س & ,.حضري, م .(2020) .صحافة المواطن-النشأة والتطور .-*مجلة الفكر المتوسطي*.116- 127 ,(02)*08* ,

11. رقاني, أ .(2024) .قانون الإعلام العضوي الجزائري 2023: قراءة نقدية للتعديلات ومدى تكيفها مع المتطلبات الحديثة للإعلام والحريات الصحفية .*المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي*.41-25 ,